

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

لقاء حول
تسيير مخاطر الفيضانات
17 نوفمبر 2018

كلمة معالي وزير الداخلية و الجماعات المحلية
والتهيئة العمرانية

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السادة الوزراء،

السادة الأمناء العامون للوزارات

السيدات والسادة الولاة ؛

السيدة والسادة الولاة المنتدبون للجزائر العاصمة؛

السيدات والسادة رؤساء المجالس الشعبية البلدية؛

السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام؛

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد:

أود في البداية أن أتوجه لزميلي السيد وزير الموارد المائية بخالص شكري على هذه الدعوة، التي أتشرف من خلالها بتواجدي بينكم اليوم في هذا اللقاء، كما يطيب لي في ذات الوقت، أن أثنى على مبادرتكم التي تنثري تشاركية القطاعات في أشغال هذا اللقاء الذي يندرج في إطار التزامنا بنظرة فخامة السيد رئيس الجمهورية الذي أكد على "ضرورة تحيين الإستراتيجية الوطنية للوقاية من مخاطر الكوارث ورسمها لآفاق 2030 بالتوازي مع وضع إستراتيجية محلية خاصة بكل ولاية".

تجسيدا لهذه الرؤية الطموحة، أؤكد أن دائرتنا الوزارية وكذا الجماعات الإقليمية، تضع ضمن أولوياتها الوقاية من المخاطر الكبرى

التي تهدد بلادنا وقد عمدنا ابتداء من السنة الماضية إلى اعتماد خطة عمل لمجابهة مخاطر الكوارث الطبيعية وكانت البداية مع حرائق الغابات والتي أتت أكلها لهذه الصائفة بفضل تجند الجميع من قطاعات وزارية وسلطات محلية والحماية المدنية وكذا المندوبية الوطنية للمخاطر الكبرى.

وما انعقاد أول ندوة الوطنية حول تسيير مخاطر الكوارث، الشهر المنصرم تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، بمشاركة كل السلطات العمومية المركزية والمحلية والمختصين والممارسين والخبراء الوطنيين والدوليين، لخير دليل على بالغ الأهمية التي توليها السلطات العمومية لمثل هذا الموضوع، بغية تعزيز قدرات بلادنا لمجابهة مخاطر الكوارث بكل أنواعها، ونحن اليوم نعمل على وضع الميكانيزمات اللازمة من أجل تنفيذ كل التوصيات التي صاغها المشاركون.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن الفيضانات كصورة من صور المخاطر الكبرى، التي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا لحياة الساكنة والوسط الذي نعيش فيه، وهذا راجع لعدة أسباب كل المعنيين لهم نصيب منها، أضحت في الآونة الأخيرة مركز اهتمام ليس فقط لمختلف السياسات العمومية للبلدان، بل أيضا موضوع انشغال وبحث لدى مختلف الهيئات المختصة على المستويات القارية والعالمية، وهذا قصد الحد من التبعات السلبية لهذه الظواهر الطبيعية.

إن بلادنا لا تستثنى من التهديدات المسجلة والمترتبة عن الأخطار الطبيعية المتكررة، والتي تعد الفيضانات واحدة منها، حيث أنها من بين الأخطار الكبرى الأربعة عشر المصنفة من طرف هيئة الأمم المتحدة.

فقد عرفت الفترة الأخيرة مع بداية هذا الموسم وقوع العديد من الأحداث التي ترتبت عنها خسائر بشرية ومادية، تؤكد خطورة الفيضانات على سلامة الأشخاص والممتلكات، لا سيما على مستوى المناطق العمرانية ذات الكثافة السكانية العالية، وهذا يعود بالذاكرة إلى الخسائر التي شهدتها الجزائر جراء فيضانات باب الواد في العاشر من شهر نوفمبر 2001، تزامنا مع ذكراها السابعة عشر.

إن أخطار الفيضانات لا تقتصر فقط على الخسائر المادية والبشرية المباشرة، بل يمكن أن تكون لها انعكاسات خطيرة على صحة المواطنين، على اعتبار أن هذا الوضع قد يشكل مرتعا أساسيا لظهور أخطار أمراض وبائية متنقلة، ومن جهة أخرى، يمكن أن ينجر عنها انقطاعات في التزود بالمياه الصالحة للشرب و في تسيير أنظمة التموين و التنظيف، مما يتسبب في تلوث الأحواض و كذا المياه الشروب، خصوصا إذا كانت نتيجة لأمطار موسمية غزيرة وبكثافة غير معهودة تفوق قدرة استيعابها مختلف وسائل الصرف.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن تداعيات هذا النوع من الكوارث الطبيعية سيتم التكفل به ضمن عملية تحيين الاستراتيجية الوطنية التي أمر بها فخامة السيد رئيس الجمهورية زيادة على التكفل الفوري للمواطنين المتضررين خلال هذه السنة والتي عرفت هطول غير مسبوق للأمطار وفي فترات وجيزة، التي مست بدرجة كبيرة 22 ولاية نجم عنها أضرار تطلبت حوالي 47 مليار دج لتصلحها وإعادة الوضع إلى ما كان عليه، وهو ما وقفت عليه عديد اللجان القطاعية التي قمنا بإيفادها للولايات المتضررة مباشرة بعد وقوع الكارثة.

إن مجهودات كبيرة قد بذلت، وأبانت عن تجند كبير للجميع من أفراد الجيش الشعبي الوطني، والقطاعات الوزارية المختلفة والدرك والأمن الوطنيين والحماية المدنية والجماعات الإقليمية، والمؤسسات العمومية كانت أو الخاصة وكذا مواطنينا والحركة الجمعوية، هذا ما يبرز بأن الجميع معني بمسألة مخاطر الفيضانات.

لذلك لا بد من توحيد الرؤى بين مختلف القطاعات المعنية وكذا تعاضد الإمكانيات المادية والبشرية منها، للتكفل بهذه الظواهر وضمان نجاعة تسيير الكوارث، وفي هذا الصدد، نطمح إلى تشجيع كل المبادرات التشاركية الرامية إلى تحديد ميكانزمات تسيير مخاطر الفيضانات وجعلها من أولويات الإستراتيجية الوطنية، ونسعى في هذا الإطار إلى إشراك فعال للجماعات المحلية وتدعيمها بكل الوسائل.

إن الأهداف الكبرى لسياستنا في هذا المجال تصبو بالدرجة الأولى إلى إعداد مخطط توجيهي وطني وبلدي خاص بتسيير المخاطر وتوفير بيئة صحية ونظيفة.

في هذا الصدد، نوهنا في العديد من اللقاءات والمناسبات، على الدور الذي ينبغي أن تلعبه الجماعات الإقليمية في هذا المجال، والذي يقتضي تفعيل آليات جديدة ومبتكرة من أجل رفع التحديات وتجاوز الصعوبات وسيتم تزويدها بإطار عمل منظم يهدف إلى إعداد مخططات محلية لتقليل أخطار الفيضانات الموجودة، وكذا إنشاء إطار تخطيطي محلي، تكون أخطار الفيضانات مندرجة فيه، مما ينعكس على اتخاذ القرارات الصائبة، المتعلقة بالهياكل، المباني وباستعمال الأراضي المقترحة لمشاريع التجهيز المستقبلية.

كما سيتم ضمن هذه المقاربة المشتركة تزويد بلدياتنا بأنظمة تنبيهيه مسبقة (systemes d'alertes)، في كل بلدية، من أجل تحذير السكان في المناطق المعرضة للفيضانات، وكذا على مستوى المصببات الفرعية للوديان المعنية بخطر الفيضان؛

بالإضافة إلى ما سبق، إننا ماضون أيضا، في سعينا الحثيث على تعزيز العديد من الإجراءات الأخرى، و لن ندخر أي جهد لمرافقة ودعم كل المبادرات التي ترمي إلى ضمان التكفل الأمثل والتسيير الفعال لهذه المخاطر.

كما أدعو السيدات والسادة الولاية ورؤساء البلديات من جهتهم، إلى الالتزام بكل التوجيهات ومختلف التوصيات المتخذة في هذا الإطار، وتدارك كل النقائص وتذليل كل العقبات المسجلة، وكذا السهر على تعزيز التعاون والتكامل بين مختلف القطاعات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بهذا الموضوع .

ويبقى الهدف واحد وهو الوصول إلى تسيير فعال للأزمات يضمن سلامة الأشخاص وممتلكاتهم، ل يبقى المواطن أولوية الأولويات في كل المناسبات.

في الختام أتمنى النجاح والتوفيق للجميع، وأشكر لكم حسن وكرم الإصغاء.